مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

آذار/مارس 2014

OCHA

أبرز التطورات

- يتم جمع 65 بالمائة فقط من جميع النفايات المنزلية في قطاع غزة بسبب نقص الوقود والقيود المفروضة على الواردات، مما يثير مخاوف صحية.
- أنشطة استيطانية جديدة في شمال غور الأردن والتلال الواقعة شرقي القدس على أراضي يدعي فلسطينيون أنها ملكية خاصة.
- تعيق شروط الحصول على تصاريح التي تفرضها سلطات الأمر الواقع في غزة على دخول الموظفين المحليين أو مغادرتهم لقطاع غزة عمليات المنظمات الإنسانية بشكل أكبر.

نظرة عامة

يجب معالجة حالة الضعف الإنساني بغض النظر عن الاتفاقيات السياسية

لم يطرأ تغير على الأسباب الرئيسية لحالة الضعف الإنساني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مع قرب انتهاء الفترة المخصصة لتحقيق اتفاق إطار بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

يستمر الوضع الإنساني الهش في قطاع غزة الذي تفاقم في تموز/يوليو 2013 بعد إغلاق الأنفاق غير القانونية مع مصر والإغلاق الجزئي لمعبر رفح. ولا تزال عملية تقديم الخدمات الأساسية متضررة بشدة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى نقص الوقود الذي كان يتم تهريبه سابقاً بأسعار مدعومة عبر الأنفاق، ويتم شراؤه الآن من إسرائيل بتكلفة أعلى وبكميات محدودة. ويتفاقم الوضع بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على الواردات في سياق الحصار القائم منذ فترة طويلة.

محتويات التقرير

نقص الوقود يؤثر في جمع النفايات الصلبة 2

أنشطة استيطانية على أراضي يدعي فلسطينيون أنها ملكية خاصة 5

تصاعد المخاوف بشأن الاشتباكات العنيفة بين القوات الإسرائيلية وتلاميذ المدارس 8

المستجدات ربع السنوية فيما يتعلق بقدرة المنظمات الإنسانية على الوصول: السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة تعرقل وصول موظفي المنظمات غير الحكومية 11

تجمعات مهجرة في جانب القدس من الجدار؛ قلق بشأن التهجير القسري 12

أبرز الأرقام في آذار/مارس 2014

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	11
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	236
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	14
مهجرون في الضفة الغربية	45

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

394 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 18.6% من التمويل

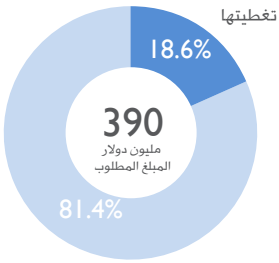

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

موقع للتخلص من النفايات في مدينة غزة

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

إحدى الخدمات الأكثر تضررا في غزة هي إدارة النفايات الصلبة. فقد أجبر نقص الوقود مقدمي هذه الخدمة على تقليص عدد عمليات الجمع، مما أدى إلى حرق النفايات في الشوارع أو إلقائها على جوانب الطرق. ويسبب حرق النفايات واسع النطاق في الشوارع مخاطر صحية وبيئية، وروائح كريهة منبعثة من أكوام القمامة، وحشرات وطفيليات تنجذب إلى هذه المناطق، وتلوث الأرض.

تبقى الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية محركاً رئيسياً للمصاعب الإنسانية. ونفذت في آذار/مارس 2014 أنشطة استيطانية جديدة في شمال غور الأردن والتلال الواقعة شرقي القدس على أراضي يدعي فلسطينيون أنها ملكية خاصة. وهذه الأنشطة مثيرة للقلق بشكل خاص لأنها وقعت في محيط تجمعات سكانية فلسطينية مهددة بالتهجير القسري بدرجة كبيرة.

وتتزامن هذه التطورات مع صدور بيانات جديدة من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي تشير إلى أن عدد «طفرات البناء» للوحدات السكنية في المستوطنات ارتفع خلال عام 2013 بنسبة 124 بالمائة مقارنة مع الرقم المقابل في عام 2012.

ومنذ بداية العام، كانت هناك زيادة في الاشتباكات العنيفة بين القوات الإسرائيلية وأطفال المدارس الفلسطينيين قرب مدارس في الضفة الغربية وداخلها. وفي كثير من الحالات، اندلعت هذه الاشتباكات نتيجة لإلقاء تلاميذ المدارس الحجارة على المستوطنين الإسرائيليين الواقفين بسياراتهم قرب المدارس أو يقودون سياراتهم بسرعة في الطرق التي يستخدمها الأطفال للذهاب إلى مدارسهم أو العودة منها. وغالبا ما تؤدي الاشتباكات إلى إصابات في صفوف الأطفال، بالإضافة إلى انقطاع الدراسة والتوتر النفسي الاجتماعي.

ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية للضعف الإنساني لتجنب مزيد من التدهور في الوضع. وسوف يخفف رفع الإجراءات المقيدة التي تؤثر على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والتنمية والأسواق والموارد المعاناة الإنسانية بشكل كبير وبالتالي الاحتياجات الإنسانية.

إن رفع القيود المفروضة على الوصول من غزة وإليها ووقف الأنشطة الاستيطانية من شأنه أن يخفف المعاناة الإنسانية ويخلق بيئة تساعد على إحراز تقدم حقيقي في الجبهة السياسية.

نقص الوقود يؤثر في جمع النفايات الصلبة

تُحرَق النفايات في الشوارع أو تُلقى على جوانب الطرق، مما يشكل مخاطر صحية وبيئية.

تتعرض خدمات إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة لضغوط متزايدة بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك أزمة الوقود الناجمة عن إغلاق الأنفاق غير القانونية أسفل الحدود بين غزة ومصر. وكانت هذه الأنفاق حتى حزيران/يونيو 2013 المصدر الرئيسي لإمدادات البنزين والسولار (المُهرب) إلى قطاع غزة نظراً لانخفاض تكلفة الوقود المصري.[1] وحتى تنقل البلديات ما يقرب من 1,700 طن من النفايات الصلبة من شوارع قطاع غزة كل يوم، فإنها تحتاج لأكثر من 150,000 لتر من السولار في الشهر، ولكن التكاليف ارتفعت إلى أكثر من الضعف بسبب الحاجة لشراء وقود أغلى سعراً من إسرائيل.

أدت أزمة الوقود إلى تفاقم الأوضاع الهشة التي يعاني منها أصلاً قطاع النفايات الصلبة. وبعد تشديد الحصار في عام 2007، تم تقييد دخول المركبات والمعدات إلى غزة وانعكس ذلك على تشغيل وصيانة خدمات جمع النفايات. ولا يعمل حاليا في غزة سوى 35 سيارة من 55 سيارة مسجلة لجمع النفايات في بلدية غزة، وهي تحتاج إلى إصلاح مستمر.

بالإضافة إلى ذلك، تقع جميع مواقع التخلص من النفايات الثلاثة في قطاع غزة في المناطق المقيد الوصول إليها بالقرب من السياج الذي يفصل بين إسرائيل وقطاع غزة، وتعاني من قيود تشغيلية مستمرة. ومن بين هذه المواقع، مكب دير البلح، وهو الوحيد الذي يلبي المعايير الصحية، لكنه وصل

إلى طاقته القصوى. والموقعان الآخران هما جحر الديك في مدينة غزة والفخاري في رفح، ووصلا أيضاً إلى كامل طاقتهما.

وأخيرا، يفرض الوضع الاقتصادي المتدهور بشكل سريع ضغطاً إضافياً على الموارد المالية لمقدمي الخدمة: لا يستطيع 70-55 بالمائة من سكان غزة دفع رسوم خدمات جمع النفايات الأساسية.

وأجبرت الأزمة الحالية مقدمي الخدمات على تقليص عدد عمليات الجمع وهم عاجزون بصورة متزايدة عن نقل النفايات إلى مواقع التخلص منها. وحالياً، يتم جمع 65 بالمائة فقط من جميع النفايات المنزلية، ويضطر السكان إلى إحراق النفايات في الشوارع أو إلقائها على جوانب الطرق خارج المناطق السكنية في مختلف أنحاء قطاع غزة. ويسبب حرق النفايات الواسع النطاق، والرائحة الكريهة المنبعثة من أكوام القمامة، والحشرات والطفيليات التي تنجذب إلى القمامة، وتلوث الأرضي مخاطر صحية وبيئية.

تتعرض خدمات إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة لضغوط متزايدة بسبب أزمة الوقود الناجمة عن إغلاق الأنفاق غير القانونية أسفل الحدود بين غزة ومصر.

لضمان بعض الاستمرارية خدمات الإدارة المحلية للنفايات الصلبة، ينقل الوقود بشكل طارئ، بتمويل من الحكومة التركية والبنك الإسلامي للتنمية، إلى ما يقرب من 60 موقعاً في بلديات غزة ومخيمات اللاجئين، ومرافق المياه والصرف الصحي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013. وتسلم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) هذا الوقود إلى المواقع والمرافق المعرضة للخطر؛ ومن المتوقع أن يستمر المشروع الحالي حتى النصف الثاني من حزيران/يونيو 2014، وبعده سيتم استنفاد إمدادات الوقود الطارئة. وفي حال توقف التوزيع الطارئ فإن قطاع غزة سيواجه مشكلة نفايات خطيرة في ذروة الصيف، مع كل من المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بها.

النفايات الصلبة الناتجة يومياً حسب حالة الجمع والمنطقة في آذار/مارس 2014 (بالأطنان)

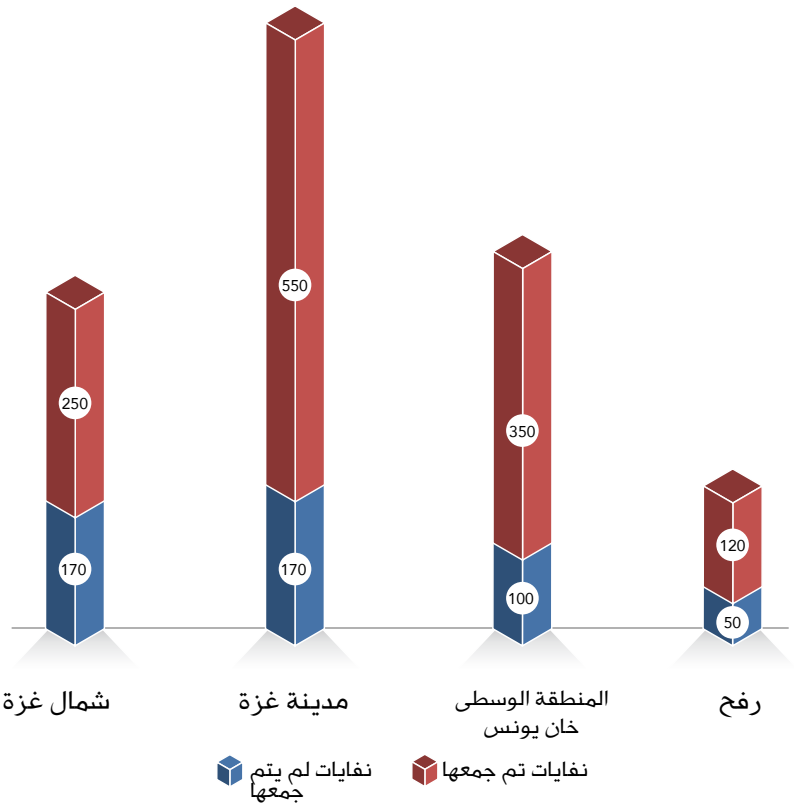

ومن المتوقع أن تزيد كمية النفايات المنزلية الصلبة الناتجة في غزة من 1,645 طناً يومياً في عام 2014 إلى 2,019 طناً في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنتاج 102 طن من النفايات التجارية، و109 أطنان من نفايات السوق و1,200 طن من المخلفات الزراعية يوميا بحلول عام 2020.

شهادة السيد عبد الرحيم أبو قمبز، المدير العام لدائرة الصحة والبيئة في بلدية مدينة غزة.

جعل النقص في الوقود وقطع الغيار غالبية شاحناتنا غير صالحة للاستعمال لجمع النفايات الصلبة، والشاحنات التي لا تزال تعمل تحتاج إلى صيانة يومية تقريبا. تنتج مدينة غزة وحدها ما يتراوح بين 650 طناً إلى 1,700 طن من النفايات الصلبة المنتجة في قطاع غزة يوميا. وأصبحت إدارة هذه الكمية تشكل تحدياً يومياً لبلديات غزة خلال السنوات السبع الماضية. واضطررنا إلى الاعتماد على العربات التي تجرها الحيوانات بدلا من السيارات الصغيرة والشاحنات. ونحن نعتمد حاليا على 220 عربة تجرها الحيوانات لجمع النفايات يومياً من منزل إلى منزل.

ونعمل باستمرار في حالة أزمة بسبب الحصار. لا يمكننا شراء سيارات جديدة أو إدخالها إلى غزة، رغم توفر الأموال لشراء سيارات جديدة من البنك الإسلامي للتنمية، ولدينا 12 سيارة في الضفة الغربية تنتظر موافقة إسرائيل على دخولها منذ عام 2006. هذا بالإضافة إلى قطع الغيار وغيرها من المعدات الأساسية والآلات. المركبات الكبيرة التي نستخدمها قديمة. وإحدى المركبات القليلة العاملة هي جرافة صُنعت عام 1969. وليس لدينا خيار سوى الاستمرار في إصلاحها عندما تتعطل.

إن ما يعرقل عملنا هو حقيقة أننا في حالة طوارئ دائمة. تحتاج بلدية غزة من 55,000 إلى 60,000 لتر من الوقود كل شهر كي نستمر في تقديم خدماتنا اليومية لجمع النفايات؛ وفي المجمل، يحتاج قطاع غزة إلى 150,000 لتر تقريباً. ولا تتوفر لدينا أموال من البنك الإسلامي للتنمية سوى لتغطية إمدادات الوقود حتى نهاية أيار/مايو وأموال لتغطية جمع النفايات الصلبة الأساسية حتى أيلول/سبتمبر 2014.

لا فائدة ترجى من مناقشة أية حلول طويلة الأمد لمشاكل غزة المتعددة، بما في ذلك إعادة تدوير النفايات الصلبة، طالما استمر الحصار وطالما تكافح بلديات غزة للتعامل مع المشاكل اليومية. وتمثل قطع غيار السيارات والوقود الكافي للحفاظ على عمليات جمع النفايات الأساسية ونقل النفايات بالشكل الملائم تحدياً مستمراً. وسوف يؤدي الفشل في القدرة على تقديم خدماتنا إلى تراكم القمامة في الشوارع وزيادة المخاطر الصحية. كل ما نريده هو أن نتمكن من إزالة القمامة من الشوارع، والمحافظة على أحيائنا نظيفة وحماية شعبنا من المرض. هذا كل شيء. ولكن مع الموارد المحدودة التي تتوفر لدينا الآن، لسنا متأكدين ما إذا كان بإمكاننا الاستمرار في القيام بذلك. نُناشد الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي بأسره التدخل ومساعدتنا على أداء مهمتنا ومنع حدوث أزمة محتملة.

تقع مواقع التخلص من النفايات الثلاثة في قطاع غزة جميعها في المناطق المقيد الوصول إليها بالقرب من السياج الذي يفصل إسرائيل وقطاع غزة وهي تتعرض لقيود تشغيلية مستمرة.

أنشطة استيطانية على أراضي يدعي فلسطينيون أنها ملكية خاصة

أنشطة قرب تجمعات ضعيفة للغاية

نفِذَت هذا الشهر أنشطة استيطانية جديدة في منطقة شمال غور الأردن، بالقرب من مستوطنة روعي، ومنطقة الخان الأحمر شرقي القدس بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم ومنطقة شرق 1 المخططة للاستيطان. واستولت السلطات الإسرائيلية سابقاً على أراضي يدعي فلسطينيون أنها ملكية خاصة في منطقة مستوطنة روعي وخصصتها لأغراض التدريب العسكري وفي منطقة الخان الأحمر وخصصتها «لأغراض عامة». وتثير النشاطات الحالية القلق بشكل خاص بسبب موقعها بالقرب من التجمعات الفلسطينية الضعيفة التي تأثرت بالفعل من صعوبة الحصول على الخدمات وسبل العيش وتواجه تهديدات خطيرة من التهجير القسري.

شمال غور الأردن

بدأ المستوطنون الإسرائيليون في 10 آذار/مارس بتجريف وإقامة أسيجة حول 15 دونم من الأراضي المملوكة لفلسطينيين شمال غربي مستوطنة روعي. وتقع هذه الأراضي ضمن مساحة أكبر أعلنها الجيش الإسرائيلي في أواخر تسعينيات القرن الماضي منطقة عسكرية مغلقة لأغراض التدريب العسكري (ومعروفة أيضا كمنطقة إطلاق نار 901). وتشمل المنطقة المغلقة نحو 500 دونم مملوكة لـ 11 أسرة من بلدة طوباس؛ وكانت هذه الأرض تستخدم سابقاً لأغراض الزراعة والرعي، ولكن الوصول إليها أصبح متعذراً على نحو متزايد بعد تصنيفها كمنطقة إطلاق نار.

استولت السلطات الإسرائيلية منذ سبعينيات القرن الماضي على مساحات واسعة من الأراضي في شمال غور الأردن وخصصتها لبناء مستوطنات سكنية، وقواعد عسكرية ولإقامة مستوطنات زراعية.

وأصبح واضحاً، في وقت لاحق، أنّ عملية التجريف وإقامة الأسيجة كانت بهدف إعداد الموقع لحفل يوم 22 آذار/مارس تحت رعاية هيئات استيطانية إسرائيلية. حضر الحفل حوالي 10,000 إسرائيلي. وأشار رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات غور الأردن، المنطقة التي أقيم فيها الحفل، إلى أن منظمي الحفل حصلوا على التصاريح اللازمة من السلطات المختصة.[2]

وتم تفكيك السياج حول الموقع في الأسبوع التالي للحفل. ولكن الحادث أثار مخاوف بين سكان المنطقة من أن أراضي فلسطينية إضافية خاصة سيتم تخصصها للنشاطات الاستيطانية، وخاصة الزراعة، في منطقة تعاني في الأصل من القيود المفروضة على الوصول، وعمليات الاستيلاء على الأراضي ومخاطر التهجير.

وصادرت السلطات الإسرائيلية منذ سبعينيات القرن الماضي قطعاً واسعة من الأراضي في هذه المنطقة وخصصتها لبناء مستوطنتي (روعي وبكاعوت)، وموقع عسكري مدني (ناحال حمدات) وثلاث قواعد عسكرية، وللزراعة بجوار المستوطنتين، وللتدريب العسكري (منطقة إطلاق نار). وتعيق الحواجز (الحمرا وتياسير) وصول المزارعين الذين يعيشون في طوباس وطمون إلى الأراضي المتبقية بشكل متزايد، وكذلك معيقات طرق أخرى (بوابات، وجدران ترابية وخنادق) تتحكم بالوصول إلى شمال غور الأردن.

واستولى في عام 2012 مستوطن إسرائيلي على قطعة أخرى من أرض فلسطينية خاصة تقع بجوار الأراضي التي تضررت هذا الشهر، ولكن خارج منطقة إطلاق النار، وزرعها بأشجار العنب. ولا يستطيع مالك الأرض الفلسطيني الوصول إلى هذه الأرض منذ ذلك الحين (*انظر شهادة أبو محمد*).

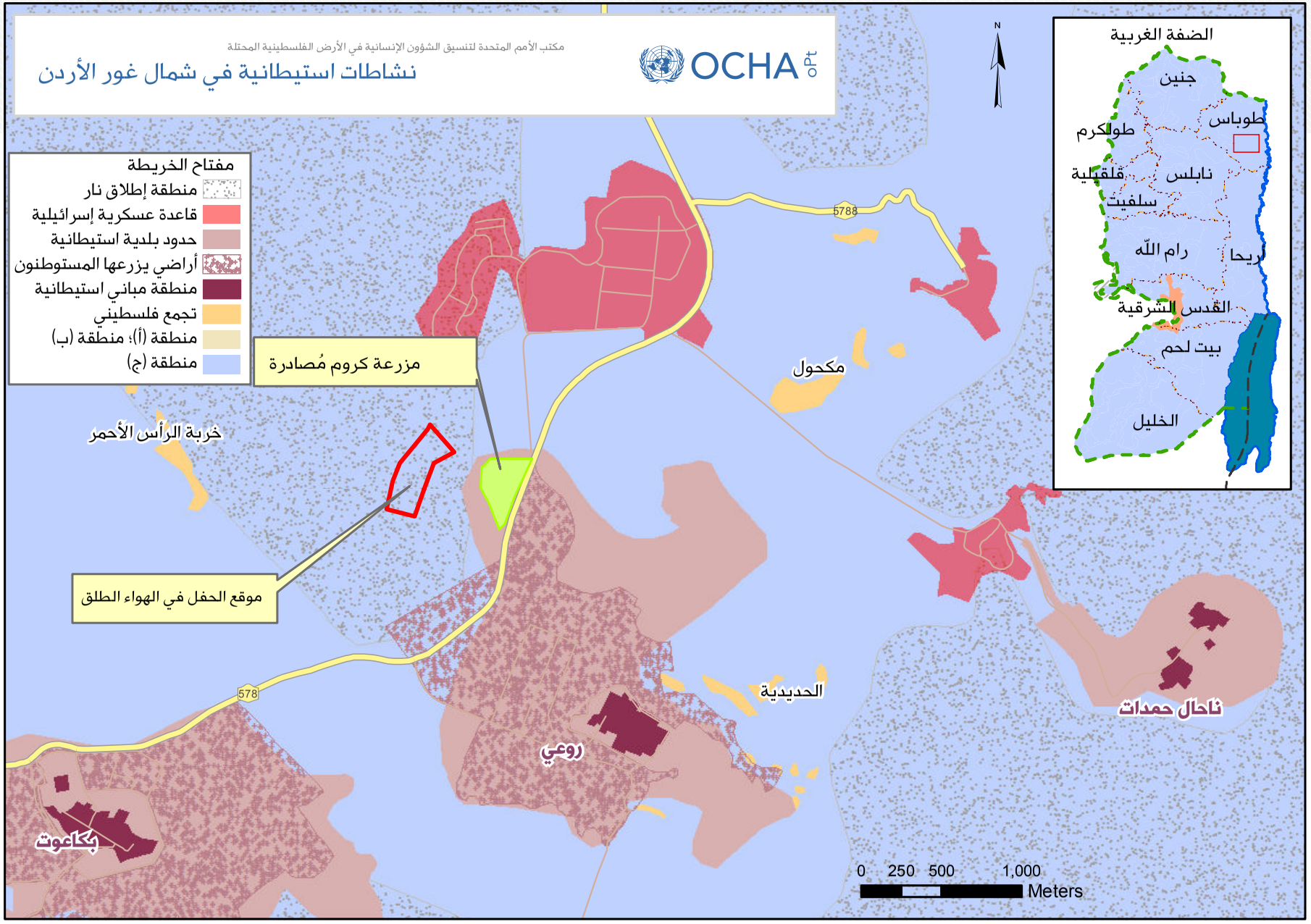
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
OCHA oPt
نشاطات استيطانية في شمال غور الأردن
مفتاح الخريطة
منطقة إطلاق نار
قاعدة عسكرية إسرائيلية
حدود بلدية استيطانية
أراضي يزرعها المستوطنون
منطقة مباني استيطانية
تجمع فلسطيني
منطقة (أ)؛ منطقة (ب)
منطقة (ج)
مزرعة كروم مُصادرة
موقع الحفل في الهواء الطلق
خربة الرأس الأحمر
مكحول
الحديدية
روعي
بكاعوت
ناحال حمدات
578
5788
N
الضفة الغربية
جنين
طوباس
طولكرم
نابلس
قلقيلية
سلفيت
رام الله
أريحا
القدس الشرقية
بيت لحم
الخليل
0 250 500 1,000
Meters

شهادة أبو محمد، 90 عاما

نملك هذه الأرض وكنا نستخدمها حتى قبل احتلال إسرائيل للضفة الغربية، لكن الجيش الإسرائيلي طبّق العديد من الإجراءات، بشكل مباشر وغير مباشر، لمنعنا من استخدام الأرض أو حتى الوصول إليها.

استولى مستوطن إسرائيلي قبل عامين على قطعة أرض في المنطقة وزرعها بالعنب. وعلى الرغم من أنها أرض مملوكة لأخي ولدينا وثائق ملكيتها، فإن المستوطن سوف يجني محصولها الأول هذا العام. نحن نذهب إلى أرضنا ويتملكنا الخوف بعد التجارب السابقة من المضايقات ومصادرة جراراتنا الزراعية وهجمات المستوطنين الإسرائيليين. ونحن نشعر بانعدام الأمن في الوصول إلى أرضنا وزراعتها. وكذلك، فإننا نخاف من الذخائر غير المنفجرة قرب القاعدة العسكرية. لا أحد يستطيع حمايتنا.

اذهب وشاهد عنب المستوطن الإسرائيلي: لديه الكثير من الماء. وفي المقابل يعاني جميع الرعاة في المنطقة من شح المياه، ويدفع الفلسطينيون 10 دنانير تقريبا لكل متر مكعب من المياه، في حين أن المستوطنين لديهم مياه مجانية.

تصوير دروز إكسس

مزرعة كروم زرعها مستوطنون شمال غربي مستوطنة روعي

يواجه تجمعا الحديدية ومكحول وهما تجمعان رعويان صغيران يقعان بين المستوطنات والقواعد العسكرية خطراً متزايداً بالترحيل القسري المحتمل بسبب عمليات الهدم المتكررة لمبانيهم على يد السلطات الإسرائيلية وبسبب تقوّض سبل معيشتهم. في أيلول/سبتمبر 2013 هدم أحد هذين التجمعين (مكحول) بالكامل، وفيما بعد أُعيد بناؤه جزئيا بدعم من المنظمات الإنسانية. ويتمّ كذلك إخلاء بعض الأسر في هذه التجمعين من منازلهم بشكل متكرر لفترات تتراوح بين عدة ساعات إلى أكثر من يوم لإفساح المجال لإجراء تدريبات عسكرية.

منطقة الخان الأحمر

استأنف مستوطن إسرائيلي في أوائل آذار/مارس الأنشطة الزراعية في قطعة أرض (حوالي 50 دونم) أقام سياجاً حولها وبدأ بزراعتها في تموز/يوليو 2013. تقع هذه القطعة في منطقة الخان الأحمر بين المستوطنات الإسرائيلية معاليه أدوميم وكفار أدوميم وعناتوت (محافظة القدس). وشملت هذه الأنشطة زراعة شتلات الزيتون واستعمال معدات الري.

الموقف الرسمي الإسرائيلي يقضي بأن الأراضي الفلسطينية الخاصة يمكن مصادرتها فقط إذا كان ذلك لغرض يخدم الفلسطينيين، بالإضافة إلى المستوطنين.

وأُفيد بأن مستوطنين استولوا في السنوات القليلة الماضية على قطع إضافية من الأراضي بجوار هذه القطعة، وبعد ذلك زرعوها بأشجار. وتقع هذه القطع ضمن مساحة أكبر صادرتها السلطات الإسرائيلية «لتلبية احتياجات عامة» في سبعينيات القرن الماضي وفي وقت لاحق تم ضمها ضمن الحدود البلدية لمستوطنة كفار أدوميم. ووجدت المحكمة العليا الإسرائيلية، في العديد من الأحكام الصادرة لاحقاً، أن مصادرة أراض فلسطينية خاصة لبناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي.[3] وبعد ذلك، كان الموقف الإسرائيلي الرسمي يقضي بإمكانية مصادرة أراض فلسطينية خاصة (فيما يعارض الاستيلاء مؤقتا) فقط إذا كان ذلك لغرض يخدم الفلسطينيين أيضا.[4]

ويفيد أحد أصحاب الأراضي الأصليين أنّه انضم إلى ملاك أراضي آخرين وشرعوا في إجراءات قانونية للطعن في استيلاء المستوطنين مؤخراً على أراضيهم، وللطعن كذلك في عمليات المصادرة الأصلية. وفي ذلك السياق حصل الملاك على شهادات أصلية تثبت ملكيتهم لـ 1,500 دونم من الأراضي، بما في ذلك القطعة التي زرعها المستوطن الإسرائيلي مؤخرا، من مكتب تسجيل الأراضي في مستوطنة معاليه أدوميم.

ونظم سكان عناتا في 9 آذار/مارس وبينهم ملاك الأراضي نشاطا لغرس الأشجار في المنطقة المتضررة للاحتجاج على التوسع الأخير في الأنشطة الزراعية للمستوطن. ومنع الجنود الإسرائيليون الفلسطينيين من زراعة الأشجار، مما أدى إلى مواجهات أصيب فيها فلسطينيان واعتقل 15 آخرون. وبالرغم من الإجراءات القانونية والاحتجاجات، واصل المستوطن نشاطات الزراعة والري للفترة المتبقية من الشهر.

ويعيش أيضاً في المساحة الكلية التي تقع فيها قطع الأرض المتضررة حوالي 2,800 فلسطيني في 18 تجمعاً بدوياً صغيراً. ويعاني هؤلاء السكان من ضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات، والهدم المتكرر لمبانيهم السكنية والمعيشية بسبب عدم وجود تراخيص بناء، ومن عنف المستوطنين، وهم معرضون أيضا لخطر الترحيل القسري في سياق «خطة إعادة التوطين» التي طرحتها السلطات الإسرائيلية.[5] ومن المخطط لهذه المنطقة بأكملها أن تكون محاطة بالجدار وجزء كبير منها خُصص لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم وربطها بمستوطنات في القدس الشرقية (مخطط شرق 1).

وثقت مجموعة العمل الخاصة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التابعة لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) 16 حادثاً من هذا النوع في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014، مقابل 40 حادثاً في عام 2013 برمته

ساهم في هذا القسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

تصاعد المخاوف بشأن الاشتباكات العنيفة بين القوات الإسرائيلية وتلاميذ المدارس

أسفرت الحوادث عن إصابات في صفوف التلاميذ، وحالات انقطاع للدراسة وتوتر نفسي اجتماعي

لاحظت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة التي ترصد قضايا حماية الطفل والوصول إلى التعليم في الربع الأول من عام 2014 ارتفاعا في حوادث العنف بين القوات الإسرائيلية وتلاميذ المدارس بالقرب من مدارس الضفة الغربية وداخلها. وتشمل حوادث العنف الاشتباكات العنيفة، وعمليات التفتيش والاعتقال والدخول عنوة إلى المدارس، وأدى بعضها إلى إصابات في صفوف الأطفال، معظمها بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع. وأدت هذه الحوادث أيضا إلى أضرار لحقت بالمرافق المدرسية، وانقطاع الدراسة والتوتر النفسي الاجتماعي.

وثقت *مجموعة العمل الخاصة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال* التابعة لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) 16 حادثاً من هذا النوع في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2014، مقابل 40 حادثاً في عام 2013 برمته، وذلك باستثناء الهجمات التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون. وأثرت حوادث هذا العام في معظمها على مدارس شمال الضفة الغربية، وخاصة على مدارس الساوية، وبورين وعوريف الثانوية للبنين في محافظة نابلس، وعلى مدرستين في يعبد في محافظة جنين.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة

مدارس فلسطينية تضررت من حوادث عنف تشمل القوات الإسرائيلية 2013

OCHA oPt

اسم المدرسة حسب المحافظة	عدد الحوادث	عدد التلاميذ المتضررين
بيت لحم	5	375
مدرسة الخضر الأساسية للبنات	2	371
مدرسة قرية الخضر المشتركة	2	غير متوفر
مدرسة الخنساء الأساسية المشتركة	1	غير متوفر
الخليل	11	2851
مدرسة الهاجرية الأساسية للبنين	1	427
مدرسة الجزائر الأساسية للبنين	1	50
مدرسة الخليل الأساسية للبنين	1	288
مدرسة بيت أمر الأساسية المشتركة	1	غير متوفر
مدرسة ذو النورين الأساسية للبنات	2	126
مدرسة جوهر الأساسية للبنات	1	300
مدرسة طارق بن زياد	1	524
مدرسة زهرة المدائن الأساسية المشتركة	3	1132
جنين	2	588
مدرسة الفريد الأساسية للبنين	1	152
مدرسة الشهيد عبد الله عزام الأساسية للبنين	1	436
القدس	3	1149
مدرسة أبو ديس الثانوية للبنين	1	458
مدرسة بيت عنان الثانوية للبنين	1	269
مدرسة دار الأيتام الإسلامية الثانوية للبنين	1	422
نابلس	8	1910
مدرسة اللبن الثانوية للبنات	1	غير متوفر
مدرسة بورين الثانوية المشتركة	2	564
مدرسة دجن الثانوية للبنات	1	472
الحاج معزوز المصري	2	غير متوفر
مدرسة ساوية اللبن الثانوية المختلطة	2	874
رام الله	10	2206
مدرسة الجلزون للبنين	1	غير متوفر
مدرسة بيت عور التحتا الابتدائية للبنين	1	423
مدرسة بيتونيا الأساسية للبنات	1	619
مدرسة بيتونيا الثانوية للبنات	2	غير متوفر
مدرسة بدرس الثانوية المشتركة	1	190
مدرسة دير أبو مشعل الثانوية المشتركة	2	659
مدرسة دير نظام الثانوية المشتركة	2	311
طولكرم	1	غير متوفر
مدرسة شهداء زيتا الثانوية للبنين	1	غير متوفر

المصدر: مجموعة العمل الخاصة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

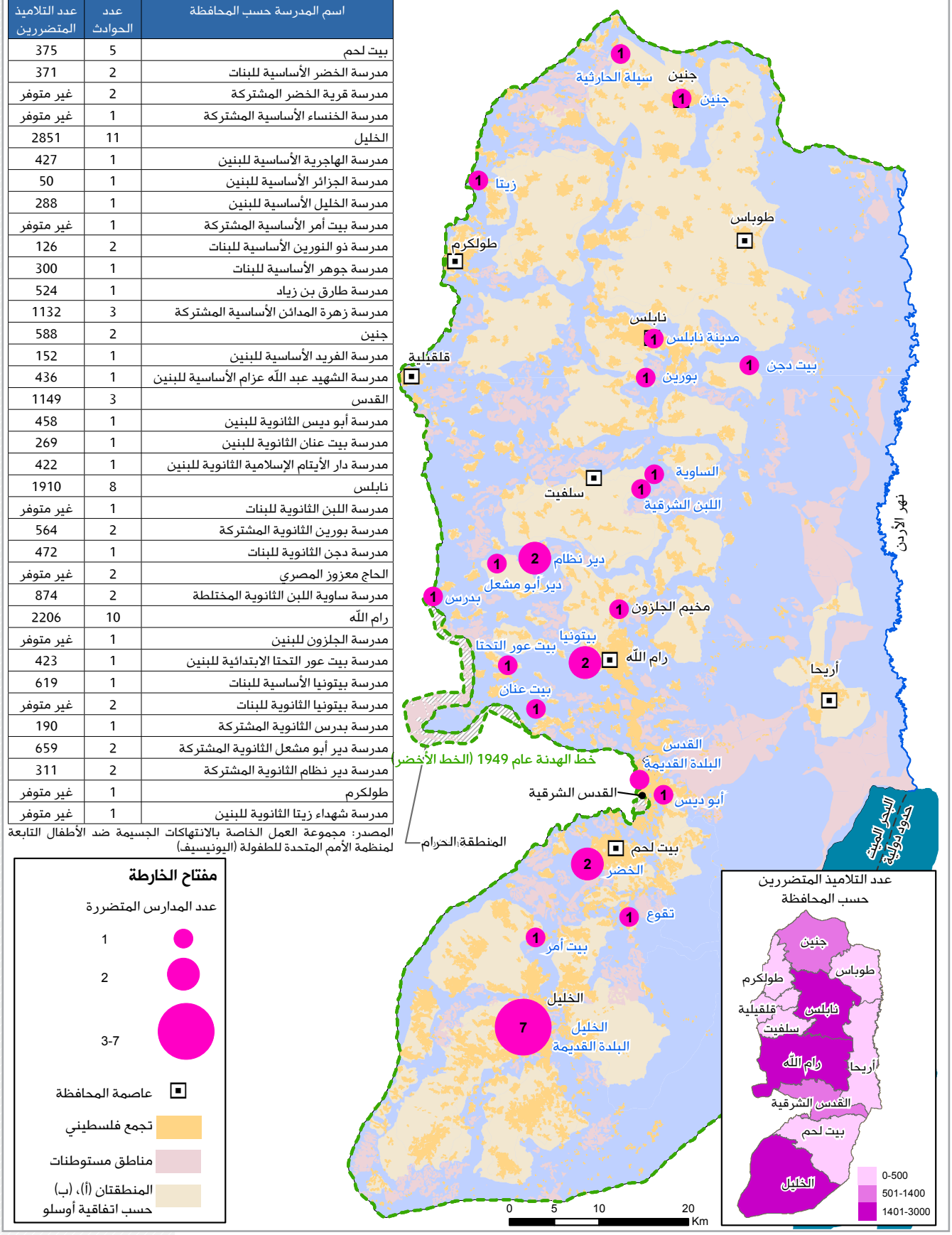

وتعتبر هذه الحوادث جزءا من مجموعة واسعة من التحديات التي تواجه قطاع التعليم في الضفة الغربية نتيجة لتواجد الجيش الإسرائيلي أو أنشطته. وأبلغت مجموعة العمل عن وقوع ما لا يقل عن 79 حادثاً في عام 2013 تمّ فيها تأخير تلاميذ المدارس والمعلمين أو منعهم من الوصول الى المدارس بسبب الحواجز، أو إغلاق المناطق من أجل العمليات العسكرية أو التدريبات، أو تسيير دوريات عسكرية أمام المدارس، أو تنفيذ عمليات إغلاق وقائية. وفي 32 حادثاً أخرى خلال العام، اعتقلت القوات الإسرائيلية المعلمين وتلاميذ المدارس وهم في طريقهم إلى المدرسة أو منها، وفي مناسبات قليلة، من داخل المدرسة.

وفي كثير من الحالات أعقب الاشتباكات العنيفة التي أبلغ عنها في عام 2014 أو قبله قيام تلاميذ المدارس برشق قوات الجيش الإسرائيلي المنتشرة بالقرب من مداخل المدرسة بالحجارة في أوقات فتح المدارس وإغلاقها. وترد هذه القوات بإطلاق الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي واعتقال التلاميذ. وأفادت التقارير، في أوائل كانون الثاني/يناير 2014، وقوع سبعة حوادث بالقرب من مدرسة الخضر في بيت لحم أو داخلها. وفي حالات أخرى، يتم رشق المستوطنين الإسرائيليين الذين يقودون سياراتهم أو يوقفونها على مقربة من المدارس، أو يمرون بسرعة كبيرة من الطرق التي يستخدمها التلاميذ في طريقهم من وإلى المدرسة، بالحجارة. وبعد هذه الحوادث، تتدخل القوات الإسرائيلية وتشتبك مع التلاميذ.

ترد القوات الإسرائيلية على رشق تلاميذ المدارس للحجارة بإطلاق الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي واعتقال التلاميذ.

جهود المناصرة والاستجابة المشتركة

أعربت وكالات الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات الشريكة عن قلقها إزاء هذا التوجه المستمر وأنها ستبحث الخيارات المتوفرة من أجل زيادة جهود المناصرة والاستجابة بهدف حماية التلاميذ من خلال مجموعة التعليم ومجموعة العمل لحماية الطفل. وستتخذ خطوات لتحديد نقاط الاحتكاك المتكررة والدعوة إلى زيادة مبادرات التواجد الوقائي. كما ستُبذَل جهود مشتركة مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وإدارة المدارس لاتخاذ إجراءات وقائية مثل وضع مطبات لتخفيف السرعة على الطرق بالقرب من المدارس لمنع المستوطنين من قيادة سياراتهم بسرعة وتواجد معلمين عند مداخل المدرسة في أوقات فتح وإغلاق المدارس.

ساهم برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل بدراسة هذه الحالة

توتر وصدام متزايد في مدرسة بورين (نابلس)

أدى النشاط الاستيطاني المتكرر في المنطقة المحيطة بمدرسة بورين الثانوية في محافظة نابلس منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013 إلى زيادة تواجد قوات الجيش الإسرائيلي: وهذا مصدر للتوتر والاحتكاك. ومنذ أوائل شباط/فبراير 2014، أفادت التقارير وقوع عدد من المواجهات، حيث أدى اثنان من الحوادث إلى وقوع اشتباكات عنيفة بين تلاميذ المدرسة وبين المستوطنين والقوات الإسرائيلية.

وفي يوم 9 شباط/فبراير 2014، أوقف الجنود مركباتهم العسكرية قرب المدرسة وبدؤوا يسيرون على طول الجدار الذي يفصل المدرسة عن حقل مجاور. وبدأ بعض تلاميذ المدرسة يهتفون ضد الجنود. بعد فترة وجيزة، وصل رئيس أمن مستوطنة يتسهار وبدأ بإطلاق الغاز المسيل للدموع في ساحة المدرسة، في حين امتنع الجنود عن التدخل. رد تلاميذ المدرسة برشق المستوطنين والجنود بالحجارة، مما أدى إلى وصول مزيد من القوات إلى مكان الحادث وبدأ إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع في ساحة المدرسة. ووقع حادث مماثل مرة أخرى في 20 شباط/فبراير.

وسيكون لبعثة تواجد وقائي دولية في المدرسة تأثير رادع على ما يبدو على كل من المستوطنين والجنود يساعد على منع الاشتباكات ونزع فتيل التوتر في المدارس وحولها.

المستجدات ربع السنوية فيما يتعلق بقدرة المنظمات الإنسانية على الوصول: السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة تعرقل وصول موظفي المنظمات غير الحكومية

لا تزال القيود التي فُرضت قبل عام مستمرة في إعاقة الحركة الدخول والخروج من غزة

أبلغ خلال الربع الأول من عام 2014 (كانون الأول/يناير– آذار/مارس) عن وقوع ما مجموعه 11 حادثة متعلقة بالوصول أثرت على 20 من موظفي المنظمات غير الحكومية الذين كانوا يحاولون دخول قطاع غزة أو الخروج منه من خلال معبر وادي عربة في بيت حانون. تدير السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة هذا المعبر وهو يقع على جانب غزة من معبر إيريز، وهو المعبر الوحيد للمسافرين بين قطاع غزة وإسرائيل والضفة الغربية. وفي هذه الحوادث، تم تأخير الموظفين واستجوابهم بشكل مكثف أو تمت مصادرة معدات العمل الخاصة بهم. وفي حادثين على الأقل، ورد أن موظفات من المنظمات غير الحكومية واجهن مزيدا من التدقيق أثناء السفر عبر معبر وادي عربة، بسبب جنسهن.

وأفادت التقارير، خلال الفترة نفسها، بوقوع ثمانية حوادث متعلقة بالوصول أثرت على 11 من موظفي المنظمات غير الحكومية في معبر إيريز. وحتى وقت قريب، كان معبر إيريز المعبر الأكثر صعوبة للعاملين في المنظمات غير الحكومية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ أنّ ما يقرب من نصف كل الحوادث التي أثرت على وصول موظفي المنظمات غير الحكومية في عام 2013 في ذلك الموقع كما أفادت التقارير.

في الربع الأول من عام 2014 أبلغ عن وقوع ما مجموعه 11 حادثة متعلقة بالوصول أثرت على 20 من موظفي المنظمات غير الحكومية الذين كانوا يحاولون دخول قطاع غزة أو الخروج منه من خلال معبر وادي عربة في بيت حانون.

بالإضافة إلى ذلك، أفاد خلال ربع العام هذا تسعة موظفين يعملون في منظمات غير حكومية تعمل في قطاع غزة بوقوع حوادث تنطوي على أنواع مختلفة من الترهيب مارسته سلطات الأمر الواقع. وشملت هذه الحوادث طلبات لإجراء مقابلات أمنية، وزيارات مفاجئة لمقار مكاتب المنظمات غير الحكومية أو مساكن العاملين فيها، ورفض منح تصاريح السفر وبطاقات الإقامة أو إلغائها بشكل مفاجئ.

تكررت هذه الممارسات منذ آذار/مارس عام 2013 بوتيرة وخطورة متفاوتتين، لتبلغ ذروتها خلال كانون الثاني/يناير 2014 وتضعف في آذار/مارس هذا العام. وأدخلت سلطات الأمر الواقع في غزة، في آذار/مارس 2013، إجراءات سفر جديدة في معبر وادي عربة، بما في ذلك الطلب من جميع الموظفين الفلسطينيين الذين يعملون في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى تقديم طلب للحصول على تصاريح لدخول أو مغادرة قطاع غزة. تعيق هذه الإجراءات العمليات الإنسانية في غزة، وهي عمليات يشوبها التشويش أصلا بسبب القيود طويلة الأمد التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول والقيود التي تفرضها السلطات المصرية منذ منتصف عام 2013.

حوادث متعلقة بالوصول تؤثر على موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية

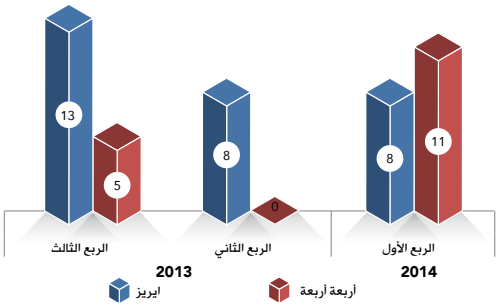

حوادث متعلقة بالوصول أثرت على موظفي منظمات الإغاثة الإنسانية (الأرض الفلسطينية المحتلة)

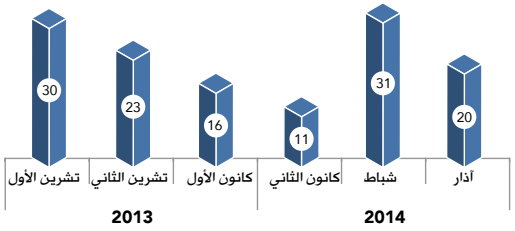

طلبات تصاريح تقدم بها موظفو الأمم المتحدة المحليون لدخول/مغادرة غزة – الربع الأول من عام 2014

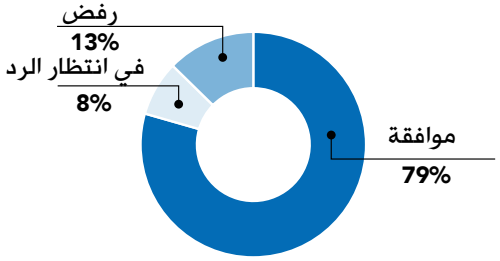

وبالرغم من أن المنظمات غير الحكومية قبلت إجراء طلب التصريح على نطاق واسع باعتباره شرطاً إدارياً، فقد أثار ذلك مخاوف من أن منح التصاريح مشروط بشكل متزايد بتقديم معلومات حول نشاطات أفراد المنظمات غير الحكومية لسلطات الأمر الواقع. وتراوحت المعلومات المطلوبة بين تفاصيل أساسية حول المشروع وبين معلومات إضافية حساسة، مثل رواتب الموظفين وقوائم المستفيدين. وربما نكون قدرة بعض المنظمات غير الحكومية على الاستجابة لهذه المطالب محدودة بسبب التشريعات المحلية في دولهم الأصلية أو السياسات التي تطبقها الجهات المانحة لهم، والتي قد تحظر أو تقيّد تفاعلهم مع سلطات الأمر الواقع. وكقاعدة عامة، فإن تلك المنظمات غير الحكومية الملزمة بسياسة «عدم الاتصال» الأكثر صرامة كانت مستهدفة أكثر من غيرها.

تجمعات مهجرة في جانب القدس من الجدار؛ قلق بشأن التهجير القسري

عزل المسار المتعرج للجدار في منطقة القدس حتى الآن حوالي 1,400 من سكان الضفة الغربية في جانب «القدس» من الجدار، وهم يعيشون في 17 تجمعاً مختلطاً يعيش فيه كل من حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية وحاملي بطاقة هوية القدس. وتقع بعض هذه التجمعات المهجرة داخل منطقة البلدية للقدس التي حددتها إسرائيل، بينما يقع بعضها الآخر في المنطقة (ج). معظم هذه التجمعات صغيرة، وغالبا ما تتكون من عدد قليل من الأسر، وعلى الرغم من أن معظم تجمّعي الخلايلة والنبي صمويل يقع في المنطقة (ج) فإن تطويق الجدار لكتلة جفعات زئيف الاستيطانية حصرهما في جانب «القدس» من الجدار.

أولئك الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية معزولون الآن مادياً عن الضفة الغربية ، لكن وضع إقامتهم يحرمهم من الوصول إلى محيط منطقة القدس الشرقية من أجل العمل أو الأسواق أو الخدمات. وهم يواجهون قيودا صارمة في الإقامة وقيود على الوصول حيث الإقامة في منازلهم، والتنقل بين منازلهم وبقية الضفة الغربية، مرهون إما بالحصول على تصاريح إسرائيلية خاصة «بمنطقة التماس» أو أن أسماءهم مسجلة في قائمة التنسيق في أقرب حاجز. وكذلك تم منح بعضهم خرائط تحدد الطريق الذي يجب أن يسلكوه للوصول إلى الحاجز المحدد. إنهم عرضة للغرامات و/أو الاعتقال إذا وجدوا خارج حدود منازلهم أو خارج نطاق الطرق المحددة إلى أقرب حاجز. وإلى جانب التهديدات بالهدم، فإن الأثر الإنساني للجدار على هذه الفئة من الفلسطينيين هو مصدر قلق كبير ويتجلى من خلال التهجير القسري المتواصل، سواء بصورة مباشرة نتيجة لعمليات الهدم أو بصورة غير مباشرة نتيجة للظروف المعيشية الصعبة.

إن أولئك الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية معزولون الآن مادياً عن الضفة الغربية ، ولكن وضع إقامتهم يحرمهم من الوصول إلى محيط منطقة القدس الشرقية من أجل العمل أو الأسواق أو الخدمات.

الاقتراب من الذكرى العاشرة لرأي محكمة العدل الدولية الاستشاري

أصدرت محكمة العدل الدولية في التاسع من تموز/يوليو 2004، رأيا استشاريا بشأن العواقب القانونية الناشئة عن بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. اعترفت محكمة العدل الدولية بأن إسرائيل «مضطرة لمواجهة العديد من الأعمال العشوائية والمميتة من العنف ضد سكانها المدنيين»، وأن «لها الحق بل ومن واجبها الرد من أجل حماية حياة مواطنيها. [ولكن]، التدابير المتخذة لا بد لها مع ذلك أن تبقى منسجمة مع القانون الدولي المعمول به».

وأعلنت محكمة العدل الدولية أن مقاطع الجدار التي تقع داخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تنتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى وقف بناء الجدار «بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها» وتفكيك الأجزاء التي أنجزت بالفعل؛ و «أن تلغي أو تبطل على الفور جميع الأعمال التشريعية والتنظيمية المتصلة بها أيضا».

في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العاشرة لرأي محكمة العدل الدولية الاستشاري في تموز/يوليو عام 2014، سوف يصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سلسلة من المقالات في النشرة الإنسانية لتسليط الضوء على الأثر الإنساني المستمر للجدار.

قرية قلندية

أصبح جزء من قرية قلندية، منذ أواخر عام 2012، آخر منطقة معزولة في جانب «القدس» من الجدار نتيجة الانتهاء من الجدار بالقرب من مطار قلندية. يعيش حوالي 80 فلسطينياً في هذا الجزء من القرية، بما في ذلك أسرة مكونة من سبعة أشخاص يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية. وهناك بوابة تم تركيبها في الجدار، يتحكم فيها الجيش الإسرائيلي، يتم فتحها ثلاث مرات في اليوم فقط للسماح لهذه العائلة وعائلات أخرى يحملون بطاقات هوية القدس الوصول إلى بقية قريتهم ومنطقة رام اللّه الحضرية الأوسع؛ وتمنع الأسرة التي تحمل بطاقة الضفة الغربية من الوصول إلى مركز الخدمات التاريخي في القدس الشرقية.

عمليات هدم وتهجير حديثة

هدمت السلطات الإسرائيلية على مدى العامين الماضيين منازل 126 فلسطينياً بعضهم تم تهجيره قسراً خارج هذه التجمعات المهجرة نتيجة لعمليات الهدم: وهذا يشمل 51 شخصاً من تجمع الخلايلة البدوي، و63 من تجمع تل العدسة البدوي و12 من خربة خميس.[6] ولا تزال أوامر الهدم المعلقة ضد مبان سكنية ومعيشية تهدد تجمعات مهجرة أخرى بالتهجير و/أو تقويض مصادر كسب الرزق، بما في ذلك خربة خميس، وقرية النبي صمويل والتجمع البدوي القريب، وتجمعا الخلايلة ورأس شحادة البدويين.

الأثر الإنساني للجدار على التجمعات المهجرة هو مصدر قلق كبير ويتجلى من خلال التهجير القسري.

التهجير الصامت: حالة النبي صموئيل

وفي حالات أخرى، أجبرت الظروف المعيشية الصعبة وحرمان السلطات الإسرائيلية السكان من الحصول على تصاريح الإقامة وعدم القدرة على البناء نتيجة للقيود المفروضة على التنظيم والبناء، الأسر على الخروج إلى ما تبقى من الضفة الغربية. فعلى سبيل المثال، وفقا لمجلس قروي النبي صموئيل، انتقلت 24 أسرة تضم 125 شخصاً، منهم أزواج شابة، من القرية في السنوات السبع الماضية نتيجة للقيود المفروضة على الحركة والوصول وعدم القدرة على بناء منازل جديدة.

قرية النبي صموئيل

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

تقع قرية النبي صمويل بالكامل في المنطقة (ج) وخصصتها السلطات الإسرائيلية لإقامة حديقة وطنية. ويعيش السكان في ظل التهديد المستمر بأوامر الهدم؛ ففي السنوات الثلاث الماضية، هدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية 11 مبنى تستخدم لكسب العيش في النبي صموئيل، مما أدى إلى تضرر 25 شخصاً تقريبا. ومنعت السلطات الإسرائيلية أيضا سكان القرية من توسيع مدرستهم البالغة مساحتها 16 متراً مربعاً، وأصدرت أوامر هدم ضد السور المحيط بالمدرسة، والمدرسة المقامة حديثا في بيت متنقل ووحدة الصرف الصحي في المدرسة.

وكان عنف المستوطنين الإسرائيليين أيضا في تزايد في القرية، بما في ذلك تخريب وسرقة معدات غسيل السيارات وغمر الأراضي الزراعية المزروعة حديثا بمياه الصرف الصحي. وفي الوقت نفسه، اعتقل عدد قليل من الفلسطينيين الذين حاولوا البحث عن عمل في مستوطنة راموت القريبة على أساس أنه لا يسمح لهم بدخول القدس الشرقية.

رفض الإقامة: حالة سكان ضاحية البريد

اضطر العديد من الأسر التي تعيش في منطقة ضاحية البريد، الواقعة داخل حدود بلدية القدس التي أعلنتها إسرائيل لترك منازلهم والانتقال إلى كفر عقب بعد أن رفضت السلطات الإسرائيلية منحهم تصاريح إقامة. وأصدرت لهذه العائلات تصاريح مؤقتة لمدة شهرين عندما تم الانتهاء من الجدار في المنطقة في عام 2009 وأبلغوا بالتوجه إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية لطلب جمع شمل العائلة، إذا كانوا مؤهلين، وإلا عليهم مغادرة القدس تماماً. ونتيجة لذلك، أُجبرت ثلاث أسر تضم 18 شخصاً، بينهم ثلاثة أولياء أمور يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية، على الانتقال إلى جانب الضفة الغربية من الجدار، بعد عدة سنوات من القيود المفروضة على الوصول والتي أثرت بشدة على حياة أسرهم ووظائفهم.

انتقلت 24 أسرة تقريباً من قرية النبي صمويل في السبع سنوات الماضية نتيجة للقيود المفروضة على الحركة والوصول وعدم القدرة على بناء منازل جديدة.

الهوامش

1. واجهت عملية التوريد صعوبات أيضا بسبب عدم وجود آلية متفق عليها بين السلطات الفلسطينية في رام اللّه وغزة تسمح بشراء الوقود من مصادر أخرى، بما في ذلك إسرائيل.

2. إيلي أشكينازي، هآرتس، 23 آذار/مارس 2014

3. محكمة العدل العليا 606/78، أيوب و11 آخرين ضد وزير الدفاع وآخرين.

4. انظر رد الدولة في محكمة العدل العليا 10611/08، بلدية معاليه أدوميم ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي.

5. تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/67/372، 14 أيلول/سبتمبر 2012، الفقرة 37.

6. لمزيد من المعلومات انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقارير دراسة الحالة بشأن تل العدسة على الرابط: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bir_nabala_case_study_2013_09_10_arabic.pdf
وخربة حميس على الرابط: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Khirbet_Khamis%20_case_study_2013_11_08_arabic.pdf
وكذلك النشرة الشهرية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن تجمع الخلايلة البدوي على الرابط: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_12_18_arabic.pdf
(صفحة 13)

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_04_29_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.